دور الدولة القائد في التكامل الإقليمي
قراءة في تجربة جماعة التنمية لدول الجنوب الإفريقي
(السادك SADC)

الأستاذ : إدريس عطية
أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية
- جامعة تبسة -

الملخص:

تستهدف الدراسة التعرض لنموذج تكاملي يعتبر من أبرز النماذج التكاملية الناجحة على الصعيد الإفريقي والعالمي، وتمثل ذلك في قراءة لتجربة 'السادك' SADC من خلال مقترب الدور في السياسة الخارجية، ومدى نجاعته في تحليل سلوكات الدول في محيطها الإقليمي، وبخاصة إذا تعلق الأمر بدور الدولة على الصعيد التكاملي، إذ تضع هذه الدولة على عاتقها مسؤولية إدارة العملية التكاملية، والاتجاه بها نحو التضامن البيني من خلال تسيير أزمات الإقليم، والعمل على تطوير قواعد العمل الجماعي، وكذا تفعيل البرامج الاندماجية. وتعد جنوب إفريقيا الدولة الأبرز في إفريقيا الجنوبية، والمؤهلة أساسا لأن تضطلع بدور الدولة القائدة في المنطقة، ويرجع ذلك إلى مقومات قوتها القومية، ومجال تصورتها عن دورها في محيطها الإقليمي المباشر كمجال حيوي.

Abstract :

The study seeks exposure to form an integral is of the leading models Integrative successful at African and global, and represent it in the reading experience SADC from except for oncoming role in foreign policy, and the extent of its effectiveness in analyzing behaviors countries in its regional, and especially when it comes to the role of the state-level integrative Bearing this state has a responsibility to manage the integration process, and the trend towards interoperability through solidarity conduct crises territory, and work to develop the rules of collective action, as well as the activation of fusion programs. South Africa is now the most prominent state in South Africa, qualified mainly because to play the lead role, due to the elements of its national power, and envisioned for her role.

مقدمــــة

يعتبر إنشاء التكتلات الإقليمية الإفريقية خطوة مهمة على طريق دعم اقتصاديات الدول الأعضاء في تلك التكتلات من جهة، وتحقيق الوحدة الاقتصادية الإفريقية الشاملة من جهة ثانية – وفقا لنصوص معاهدة أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الإفريقية، ومواجهة تحديات العولمة من جهة ثالثة.

وفي هذا الإطار أنشأت العديد من التكتلات الإقليمية، وكان أبرزها: الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس ECWAS)، والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا (COMISSA)، وجماعة التنمية لدول الجنوب الإفريقي (السادك SADC)، والهيئة الحكومية للتنمية (الإيغاد IGAD) في شرق إفريقيا، والجماعة الاقتصادية لإفريقيا الغربية (الإيكاو)، والجماعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمى (السيبجل)،...إلخ.

وفي البداية، أكدت المعاهدات المنشئة لتلك التنظيمات أهمية تحقيق ودعم التكامل بين الدول الأعضاء على الصعيد الاقتصادي بالأساس، إلا أن معظم التنظيمات الإفريقية قد أجرت تعديلات أساسية على المعاهدات المنشأة لها، لكي تتوافق مع المستجدات الإقليمية والدولية، وحتى تستوعب مجالات إضافية للتعاون الإقليمي على الأصعدة السياسية والأمنية والبيئية والاجتماعية والثقافية...إلخ. وقد أتاح ذلك للتنظيمات الانخراط بدرجات متفاوتة في جهود تحقيق التكامل على مختلف الأصعدة. ومن ثم، أصبحت قضايا تسوية الصراعات والأمن الإقليمي، والدفاع المشترك، وحماية البيئة، ومقاومة الجفاف والتصحر والأوبئة من البنود الأساسية على جداول أعمال القمم والاجتماعات التي تجري في إطار تلك التنظيمات.

وقد كشفت الممارسات عن تفاوت حظوظ التنظيمات الإقليمية الإفريقية من حيث مدى نجاحها أو تعثرها في تحقيق أهدافها على أرض الواقع، وذلك قياسا على ما تتضمنه مواثيقها الأصلية والمعدلة من مخططات وتصورات نظرية. ولعل الأسباب لنجاح أو تعثر معظم التنظيمات الإقليمية الإفريقية ترتبط بمدى التشابه أو التنوع في أنظمة الإنتاج بين الدول الأعضاء وحجم مقدراتها القومية ولاسيما المقدرات الاقتصادية، بالإضافة إلى مدى الاستقرار السياسي في الدول الأعضاء وطبيعة علاقاتها السياسية البينية، ومواقف الدول القائدة في إطار التنظيمات الإقليمية من قضايا التكامل الإقليمي، ومدى الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لتلك التكتلات.

وفي هذا الإطار تحاول الدراسة اختبار دور الدولة في إطار التنظيم الإقليمي في دفع المسيرة التكاملية أو إبقائها على حالة من الجمود أو التقدم البطيء في أفضل الأحوال، حيث تزداد دائما احتمالات نجاح التنظيمات الإقليمية الإفريقية في تحقيق أهدافها إذا ما وجدت دولة قائدة أو أكثر في إطار التنظيم لتدفع في اتجاه التكامل. وفي هذه الورقة سيركز الباحث على دور جنوب إفريقيا في إطار جماعة التنمية للجنوب الإفريقي (السادك)، ولعل السبب الأساسي في اختيار هاته المنظمة يكمن في أن مقومات وأبعاد القيادة الإقليمية لجنوب إفريقيا في إطار السادك واضحة بدرجة أكبر نسبيا مقارنة بأدوار بعض الدول في التنظيمات الإقليمية الإفريقية الأخرى كحالة كينيا وأثيوبيا في منطقة الإيجاد، أو حالة نيجيريا في منطقة الإيكواس.

مدخل: الدولة القائد: مقاربة معرفية

عندما تمارس دولة ما سياستها الخارجية في إطار نسق إقليمي أو دولي معين، فمن المهم بالنسبة لهذه الدولة أن يكون لديها إدراك أو تصور لدور محدد يفترض أن تؤديه على نحو يفسر سلوكياتها في السياسة الخارجية، كما ينبغي أن تقدر الدولة حجم التغيير المتوقع في النسق الإقليمي أو الدولي نتيجة لممارستها لدورها، ومن الضروري أيضا أن يكون لدى الدولة تصور لأدوار الأطراف الأخرى في النسق الإقليمي أو الدولي، وكذا للمجال الحيوي الذي تمارس دورها في إطاره، ويقتصر هذا المجال على محيطها الإقليمي أم يتجاوز ذلك إلى النطاق الدولي ككل، أم يشمل الإطاريين، الإقليمي والدولي معا.[1]

ولا يقتصر مفهوم الدور على مجرد تصور الدولة لطبيعة دورها ولمجالها الحيوي نظريا، وإنما يشمل ذلك أيضا كيفية ممارستها لدورها وترجمته إلى سياسات واقعية، بما يسهم في تحقيق أهدافها المنشودة[2].

وقد يكون للدولة الواحدة أكثر من تصور لدورها في العلاقات الدولية، وكذا يمكن أن يتغير أو يتطور الدور الذي تقوم به في العلاقات الدولية من مرحلة إلى مرحلة، خاصة مع حدوث تغيير في نظامها السياسي، سواء على مستوى الأشخاص أو الاتجاهات. وهناك العديد من الأدوار التي تقوم بها الدول في العلاقات الدولية، ومن أبرزها دور: حامي المنطقة، والمحب للسلام، والمتميز عن حلفائه، والحليف الموثوق، والمستقل النشيط، وزعيم اتجاه دولي معين، والنموذج أو قلعة الثورة، والدولة المنبوذة، والقائد الإقليمي.

وبالنسبة لدور الدولة القائد الإقليم فهو:

"الدور الذي تقوم به دولة ما تمتلك إمكانيات كبيرة ومتنوعة مقارنة مع الدول الأخرى في منطقتها، مما يجعل منها قوة إقليمية ذات مسئوليات خاصة، توظف وتستثمر إمكاناتها للقيام بدور نشط على الصعيدين الإقليمي والدولي".(3)

وعادة ما تسعى الدولة القائدة الإقليمية للتأثير على أنماط التحالفات والاتجاهات الإقليمية بما يجعل من اتجاهها العام، الاتجاه المسيطر إقليميا. وقد تحاول الدولة القائد توظيف ثقلها الإقليمي على المستوى الدولي، أو الاستناد إلى مركزها الدولي في تحقيق مكاسب إقليمية. ومن المتصور في هذا الإطار إمكانية وجود أكثر من دولة قائدة في نظام إقليمي معين.

وفيما يتعلق بدور الدولة القائد في دعم التكامل الإقليمي، فغالبا ما تضطلع الدولة القائدة بقيادة عملية التكامل في محيطها الإقليمي عندما تدرك وجود مسئولية خاصة تقع على عاتقها في توحيد مجموعة من الدول في إطار الدولة الواحدة (دور روسيا في إنشاء دولة ألمانيا، ودور بيدمونت في تحقيق الوحدة الإيطالية)(4)، أو تنسيق ودفع التعاون بين مجموعة الدول في إطار تكتل إقليمي أكبر، تنظم في إطاره جهودها التكاملية على الأصعدة المختلفة.

ولأغراض هذه الدراسة، فسوف يتم التركيز على دور الدولة القائد في عملية التكامل بين مجموعة من الدول في إطار تنظيم إقليمي معين وغالبا ما تنشد الدولة القائد تحقيق أهداف معينة من خلال دعم عملية التكامل في التنظيمات الإقليمية. ومن أبرز هذه الأهداف(5):

1. إعطاء شرعية إقليمية وربما دولية للسياسيات أو المواقف التي تتبناها الدولة؛ فمن خلال إقناع أعضاء المنظمة الإقليمية أو معظمهم بتبني سياسات أو مواقف الدولة القائد، يبدو الأمر وكأن المنظمة هي التي تتبنى هذه السياسيات أو المواقف مما يكسبها الشرعية.
2. توزيع أعباء عملية التنمية وتعظيم المصالح الاقتصادية من خلال الاستفادة من مزايا التنوع في الموارد والهياكل الإنتاجية للدول الأعضاء في التكتل الإقليمي.
3. تكريس القيادة الإقليمية، حيث إن نجاح الدولة القائد في قيادة المنظمة ككل أو تزعم تيار قوي داخلها يساعد في تكريس قيادتها الإقليمية، بل وتوظيف هذه القيادة على المستوى الدولي.
4. حفظ السلم والاستقرار الإقليمي، فكلما زادت فاعلية التنظيم الإقليمي كلما ساعد ذلك الدولة القائد في القيام بمهام حفظ السلم وتحقيق الاستقرار الإقليمي

اعتمادا على ما توفره الأطر المؤسسية للتنظيم الإقليمي من قنوات الاتصال مع الأطراف المتصارعة، أو آليات للضغط عليها ودفعها لقبول التسويات السلمية.

المحور الأول: جنوب إفريقيا: مقومات القيادة

بوجه عام، تعتمد الدولة القائد في ممارسة دورها القيادي على ما تملكه من مقدرات قومية، حيث إن اتساع المساحة وتوافر الموارد البشرية والثورات الطبيعية والقوة العسكرية وغير ذلك من عناصر القوة الشاملة للدولة غالبا ما يتيح لها الفرصة لممارسة دور القيادة الإقليمية[6]. ومن المتصور أنه كلما خصصت الدولة القائد قدرا يعتد به من مقدراتها القومية لخدمة أغراض التكامل الإقليمي كلما ازدادت قوة التنظيم وتعاظمت فرص نجاحه في تحقيق أغراضه.

ولكن هناك حالات أخرى تستند فيها القيادة الإقليمية للدولة إلى سياستها الداخلية أو مواقفها الإقليمية أكثر من إسنادها إلى مقدراتها القومية، ومن ذلك أن تكون للدولة تجربة ناجحة في الحكم الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة، أو تحقيق المصالح الوطنية أو التنمية الاقتصادية أو تسوية الصراعات الإقليمية مما يجعلها نموذجا جديرا بالتقدير.

وتمتلك جمهورية جنوب إفريقيا مقومات الدولة القائد إقليميا، حيث تتوافر لها إمكانات سياسية واقتصادية وعسكرية، علاوة على شبكة علاقات إقليمية ودولية مميزة.

فعلى **الصعيد السياسي**: يعتبر النظام السياسي لجمهورية جنوب إفريقيا منذ عام 1994 واحدا من أكثر النظم الديمقراطية والليبرالية في إفريقيا، في ظل دستور يحضى بتوافق القوى السياسية والاجتماعية في البلاد، ويحفظ الحقوق والحريات، وفي ظل ممارسة أثبتت احتراما لنصوص الدستور من خلال انتخابات نزيهة يتم عبرها التداول السلمي على السلطة [7].

وعلى **الصعيد العسكري**: تمتلك جنوب إفريقيا واحدا من أقوى الجيوش الإفريقية وأكثرها تنظيما وتسليحا في منطقة إفريقيا الجنوبية، الأمر الذي يؤهلها للقيام بدور إقليمي فاعل في مهام حفظ السلم وفرضه عند اللزوم على نحو ما تشهده خبرة تدخل جنوب إفريقيا في ليسوتو عام 1999. كما ساهمت منذ تخلصها من النظام العنصري (الأبرتايد)، في الكثير من مهام حفظ السلام وتسوية النزاعات الإفريقية[8].

وعلى **الصعيد الاقتصادي**: يعتبر اقتصاد جمهورية جنوب إفريقيا حجر الزاوية في قوة الدولة وقدرتها على القيام بدور القوة الإقليمية الفاعلة. فهي تمتلك أكبر اقتصاد متقدم في إفريقيا، حيث يقدر الناتج الإجمالي لها بنحو 44% من الناتج الإجمالي لإفريقيا الجنوبية، ويمثل ضعف نظيره في مصر وثلاثة أضعافه في نيجيريا. كما تزخر أرضيها بالكثير من الثروات المعدنية (المنغنيز، البلاتين، الماس، الذهب، الكروم، الفومكيوليت "مادة مقاومة للحرائق"...)،[9] ومع توافر تلك الإمكانات المعدنية التي توجد بنسب كبيرة تصل في بعض الأحيان إلى 80% من الاحتياط العالمي، وبفضل البنية التحتية القوية التي تمتلكها البلاد، تتوافر بجمهورية جنوب إفريقيا صناعة تحويلية قوية تسهم بنحو 25% من إجمالي الناتج المحلي[10].

وعلى **الصعيد الاجتماعي**: تتكون جنوب إفريقيا من عدة جماعات إثنية يمكن إجمالها– بقدر من التعميم في أربعة مجموعات أساسية هي: السود، ويمثلون 76% من السكان، والبيض تبلغ نسبتهم 12% من السكان، الملونون ويمثلون 9%، وأخيرا الآسيويون 3%من السكان[11]، وعلى الصعيد الديني تعتبر المسيحية بكافة مذاهبها وكنائسها هي السائدة في البلاد (80 % تقريبا)، مع نسب متفاوتة من أتباع الديانات الأخرى أهمها الإسلام 1.5 %، والهندوسية 1.2، واليهودية 0.2 %[11]، وأهمية ذلك البعد أنه يضفى على جنوب إفريقيا طابع التنوع والتعدد الذي يميز معظم الدول الإفريقية.

وعلى **الصعيد الدبلوماسي والدولي**: تحتفظ جنوب إفريقيا بشبكة علاقات واسعة مع دول العالم المختلفة، حيث لديها بالخارج 83 سفارة ومفوضية عليا، 16 قنصلية، و46 قنصلا شرفيا وأربعة مكاتب اتصال، و106 بعثة غير مقيمة، والعضوية في سبع منظمات دولية. كما أنها تستضيف على أرضها 112 سفارة ومفوضية عليا، و54 قنصلية شرفية ومكتب اتصال و12 بعثة مقيمة[12].

ولجنوب إفريقيا علاقات مميزة مع العالم الغربي بصفة عامة والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة بفعل المصالح المشتركة، وعلى الصعيد ذاته وسعيا لتعظيم قدراتها ودورها كفاعل دولي وليس إقليميا فقط، ولذلك عمدت جنوب إفريقيا إلى إقامة محور تعاون مع قطبيين إقليميين أخريين، هما الهند على الصعيد الآسيوي، والبرازيل في أمريكا اللاتينية، وهو التعاون الذي يشمل من بين أهدافه تشاور وتعاون الدول الثلاثة فيما يتصل بجهود إصلاح الأمم المتحدة وغير ذلك.

المحور الثاني: السادك : النشأة، الأهداف والهيكل

1/ نشأة السادك:

تعتبر السادك بمثابة التطور التنظيمي الذي فرضته طبيعة الأحداث والظروف في إقليم إفريقيا الجنوبية. ففي عام 1980 أنشأت مجموعة دول الجنوب الإفريقي التي عرفت باسم مجموعة دول المواجهة مع جنوب إفريقيا، مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب (SADCC)، وقد استهدف المؤتمر دعم الاعتماد على الذات وتقليل الاعتماد الاقتصادي للدول الأعضاء على جنوب إفريقيا العنصرية آنذاك[13]، وحشد التأييد والفهم الدولي لمتطلبات دول المنطقة وشعوبها، غير أن فاعلية المؤتمر ظلت محدودة؛ نظرا لطبيعة التنظيم كأداة مواجهة وتحرر من التبعية لجنوب إفريقيا العنصرية، وقلة الإمكانيات الاقتصادية للدول الأعضاء واعتمادها على المساعدات الدولية، وتمسكها بالسيادة الوطنية على حساب تفعيل التكامل الإقليمي.

ومع الخطوات التي اتخذتها جمهورية جنوب إفريقيا للتحول عن الحكم العنصري، رأت القوى الغربية أنه لم يعد هناك مبرر للاستمرار في المقاطعة الاقتصادية لها، كما قلصت معظم تلك القوى دعمها الموجه إلى أعضاء مؤتمر التنسيق لانتفاء الغرض منه بعد تراجع المخاوف من هيمنة النظام العنصري لجنوب إفريقيا على دول الجوار، وتزايد المشاورات التي استهدفت إدخال تعديلات جوهرية على أهداف ومبادئ التجمع تتجاوز في مداها التكاملي وأهدافها صيغة 1980، وقد تم ذلك بالفعل عبر تحويل تنسيق تنمية الجنوب الإفريقي (SADCC)، إلى جماعة التنمية لدول الجنوب الإفريقي (SADC)، وذلك وفقا للاتفاقية الموقعة في العاصمة الناميبية "وندهوك" عام 1992.[14]

2/ أهداف السادك:

وتتمثل أهداف السادك في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، ومحاربة الفقر والارتقاء بمستويات معيشة شعوب المنطقة، وذلك من خلال تحقيق التكامل الإقليمي وتشجيع التنمية الذاتية على أساس التعاون الإقليمي واستقلال الدول الأعضاء، مع العمل على تطوير قيم سياسية وأنظمة ومؤسسات مشتركة، وتحقيق التكامل بين البرامج والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية، وتشجيع وتعظيم التوظيف الإنتاجي واستغلال الموارد الطبيعية وحماية البيئة وصيانة الأمن والسلم الإقليمي، وتقوية وترسيخ الروابط التاريخية والاجتماعية والثقافية بين شعوب المنطقة[15].

وقد أصبح للسادك برنامج عمل يغطي العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، والسياحة، والبيئة، وإدارة الأرض والمياه والتعدين، والعمل والتوظيف،

والثقافة والمعلومات والرياضة، والمواصلات والاتصالات والتمويل والاستثمار وتنمية الموارد الإنسانية، والغذاء والزراعة والموارد الطبيعية، والشئون القانونية والصحة. وتتولى كل دولة عضو مهمة تنسيق قطاع بعينه، كما تتولى بعض الدول مهمة التنسيق بين أكثر من قطاع[16].

❖ **العضوية**[17] : تنقسم إلى دول مؤسسة ودول منضمة.

- **الدول المؤسسة**: أنغولا، بتسوانا، ليسوتو، مالاوي، موزمبيق، سوزيلاندا، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوي.
- **الدول المنضمة بعد التأسيس:** ناميبيا، جنوب إفريقيا، مورشيوس، الكونغو الديمقراطية، مدغشقر.

وهكذا يكون عدد دول تجمع السادك هو أربعة عشر (14) دولة.

3/ الهيكل المؤسسي:

أما عن الهيكل المؤسسي للسادك، فقد توافق أعضاء المنظمة على ترتيبات مؤسسية غير مركزية تجعل الدول الأعضاء بحق الفاعلين الرئيسين في صياغة وتنفيذ القرارات والسياسات الخاصة بالمنظمة. وقد تطور الهيكل التنظيمي للسادك وفقا لمقتضيات الأمور وما أسفرت عنه الممارسات من مشكلات. وطبقا لتقرير إعادة هيكلة مؤسسات السادك الصادر عن القمة العادية لرؤساء حكومات ودول السادك في التاسع من مارس 2001، تتمثل مؤسسات السادك في المؤسسات التالية[18]:

- **القمة:** وتضم رؤساء دول وحكومات السادك، وتعد مؤسسة صنع القرار في المنظمة وهي مسئولة عن توجيه السياسات والتحكم في وظائف السادك.
- **الترويكا**: وتتكون من الرئيس الحالي والسابق والقادم للسادك، ويمكن أن تنظم دول أخرى لعضوية الترويكا عند الضرورة. وتتولى الترويكا تنفيذ الواجبات والقرارات، وتوفير التوجيه السياسي لمؤسسات السادك خلال الفترات الفاصلة بين اللقاءات المنتظمة.
- **جهاز السادك للسياسات والدفاع والتعاون الأمني:** وتتمثل أهداف الجهاز في دعم السلم والأمن في الإقليم، وحماية البشر والعملية التنموية في الإقليم ضد أخطار عدم الاستقرار ودعم آليات التعاون الإقليمي في مجالات الدفاع والأمن ومنع وإدارة وتسوية الصراعات الداخلية والدولية بالوسائل السلمية.
- **مجلس الوزراء:** حددت المادة: 11 من معاهدة السادك تكوين وظائف مجلس الوزراء والذي يتكون من وزراء الدول الأعضاء، وغالبا ما يكونوا وزراء الشؤون الخارجية

والتخطيط الاقتصادي أو التمويل، والمجلس هو المسئول عن متابعة تطوير السادك والتأكد من تنفيذ القمة[19]. ويلتقي المجلس عادة مرتين كل عام ، مرة في شهر جانفي ومرة في شهر أوت أو سبتمبر قبل انعقاد القمة.

- **اللجنة التكاملية للوزراء**: وتتولى تقديم الاستشارات السياسية والتنسيق بين الأنشطة المختلفة. وتضم اللجنة وزيرين على الأقل من كل دولة من الدول الأعضاء وتقدم اللجنة الإرشاد إلى سكريتارية المنظمة، وتصنع القرارات بالمكاتب مع مراقبة وتقييم أعمالها.

- **المحكمة**: طبقا لبروتكول المحكمة الذي تم توقيعه في القمة العادية لعام 2000، في "ويندهوك" بـناميبيا، فسوف تلتزم المحمة بالتفسير الدقيق لمواد المعاهدة المنشأة للسادك وأدواتها[20].

- **اللجنة الوطنية للسادك**: تتكون من أعضاء أساسيين (حكومات وقطاع خاص ومجتمع مدني)، في الدول الأعضاء وتتولى الإشراف والتنسيق في تنفيذ البرامج على المستويات الوطنية.

- **لجنة كبار المسئولين:** وتمثل هذه اللجنة كيانا استشاريا فنيا يقدم مشورته للمجلس. وطبقا للمادة:13 من معاهدة السادك، تتكون اللجنة من سكرتير دائم أو مسئول عالي المستوى من كل دولة عضو.

- **السكريتارية:** يقع مقرها في "جابرون" العاصمة البتسوانية، وتمثل المؤسسة التنفيذية الرئيسية للسادك ويترأسها سكرتير تنفيذي، وهي مسئولة عن التنسيق وإدارة البرامج.

- **اللجان ووحدات تنسيق القطاعات:** وافقت القمة غير العادية في مارس 2001 على ضرورة تصفية هذه اللجان والوحدات خلال فترة لا تتعدى عامين[21].

المحور الثالث: دور جنوب إفريقيا في منطقة السادك

تعتمد الدراسة في تحديد دور جنوب إفريقيا من عملية التكامل الإقليمي لمنطقة السادك على ثلاث أدوار (معايير) أساسية:

1/ دور جنوب إفريقيا في تدعيم الهيكل المؤسسي للمنظمة:

ترى جنوب إفريقيا ضرورة دعم الهيكل المؤسسي للسادك كمنظمة إقليمية يمكن التستر خلفها من أجل تلطيف الصورة السلبية لجنوب إفريقيا كقوة إقليمية تسعى إلى بسط نفوذها خارج حدودها. وفي هذا الإطار، لعبت جنوب إفريقيا دورا مهما في تدعيم الهيكل المؤسسي للمنطقة، خاصة خلال رئاستها للسادك خلال المدة من أوت

1996 وحتى نهاية أوت 1999، [22] كما استمر دعمها للهيكل المؤسسي للسادك بعد ذلك، وهناك مؤشرات عديدة ومن أهمها دور جنوب إفريقيا في إقناع المنظمة بالموافقة خلال القمة غير العادية للمنظمة سواء على مستوى التفويض الممنوح لها، أو على مستوى الموارد المتاحة لها للقيام بوظائفها، وكذا دعوتها لتأسيس محكمة إقليمية لحقوق الإنسان كأساس لمنظومة جماعية تدفع دول إلى احترام حقوق الإنسان[23].

2/ دور جنوب إفريقيا في تدعيم التكامل الاقتصادي:

أكدت جنوب إفريقيا حرصها على دعم التكامل الاقتصادي في إطار التنظيم، باعتبار أن دول السادك تمثل النطاق الحيوي لاقتصاد جنوب إفريقيا، وقد قامت بالفعل بجهود عديدة في هذا المجال لعل أهمها: إنشاء المراكز التدريبية، وتقديم المساعدات الفنية والمالية، والحرص على مد شبكات الطرق والموصلات للربط بينها وبين دول المنطقة، الأمر الذي يصب في النهاية لصالح الاستثمارات والمنتجات الجنوب إفريقية[24].

هذا؛ وتتولى جنوب إفريقيا المسؤولية في إطار السادك عن قطاعي التمويل والاستثمار والصحة، كما أنها وقفت بقوة وراء توقيع العديد من البرتوكولات التي استهدفت دعم التكامل الاقتصادي في المنطقة، ومن أهمها تلك الخاصة بأنظمة الموارد المائية المشتركة، والنقل والاتصالات والتعدين، والطاقة. كما وقعت جنوب إفريقيا اتفاق التجارة بين الأعضاء في الخامس والعشرين جانفي2000، وهو الاتفاق الذي دخل حيز التنفيذ في سبتمبر2000، والذي يمثل أحد أهم الدعائم الرئيسية لتحقيق التكامل بين دول السادك .[25]

ولم تكتف جنوب إفريقيا بالاعتماد على إمكانياتها الاقتصادية وثقلها السياسي في تدعيم التكامل الاقتصادي الإقليمي، وإنما سعت إلى توقيع اتفاقات للمشاركة مع الأطراف الدولية ذات الثقل الاقتصادي حيث لعبت دورا قياديا في تطوير كل من مبادرة برلين، ومبادرة المنتدى الأمريكي الجنوب الإفريقي اللتان تهدفان إلى تفعيل التعاون الاقتصادي الأوربي والأمريكي مع السادك.

3/ جنوب إفريقيا وتدعيم التكامل الأمني:

قامت جنوب إفريقيا بجهود حثيثة لدعم التكامل الأمني وتسوية الصراعات وإدارة الأزمات في محيطها الإقليمي، ويعد دورها في إنشاء الجهاز الأمني للسادك، وكذا في تسوية الصراعات في كل من ليسوتو والكونغو الديمقراطية، وزيمبابوي مثالا بارزا على ذلك التوجه.

فبنسبة لدور جنوب إفريقيا في إنشاء الجهاز الأمني للسادك، نجد كذلك أنها ألقت بثقلها صوب **إنشاء الجهاز الأمني السادك للسياسيات والدفاع والأمن**، والذي أنشئ عام 1996، كما لعبت دورا محوريا في توقيع برتوكول دول السادك للسياسيات والدفاع والأمن خلال عام 2001. [26]

أما عن دور جنوب إفريقيا في تسوية الصراعات في إطار السادك، فقد برز بشدة في حالات ليسوتو، والكونغو الديمقراطية، وزيمبابوي.

ففي ليسوتو، تدخلت جنوب إفريقيا وبتسوانا عسكريا في إطار العملية التي عرفت باسم Opération Boleas؛ وذلك بهدف حماية العملية الديمقراطية في ليسوتو.

وبالنسبة للصراع في الكونغو الديمقراطية، لعبت جنوب إفريقيا دورا مهما في تسوية هذا الصراع، فقد شاركت في قوات حفظ السلام الدولية التي انتشرت في الكونغو الديمقراطية، ولعبت دورا فاعلا في التوصل إلى اتفاق سلام لوساكا[27].

كما نجحت وساطتها في توقيع اتفاق بريتوريا للسلام بين الكونغو الديمقراطية وروندا في الثلاثين من جويلية 2002، واتفاق لواندا بين الكونغو الديمقراطية وأوغندا في سبتمبر 2002.

وفي زيمبابوي قادت جنوب إفريقيا دول السادك في محاولاتها لاحتواء الأزمة التي نشبت بين القوى الغربية ونظام "روبرت موجابي".[28]

المحور الرابع: تقويم دور الدولة القائد في التكامل الإقليمي" السادك"

على ضوء ممارسة جنوب إفريقيا الدولة القائد في تجمع السادك ومواقفها حيال قضايا التكامل الإقليمي. يمكن تقييم دورها في التكامل الإقليمي.

ففي ما يتعلق بدور جنوب إفريقيا في دعم وتطوير الهياكل المؤسسية للمنظمة الإقليمية، أثبتت الممارسات أن جنوب إفريقيا كانت أكثر حرصا على هذا الأمر، حيث يعود ذلك إلى اقتناعها بأهمية تدعيم وتطوير السادك كمنظمة إقليمية تقع في نطاق مجالها المباشر.

أما فيما يخص **دور جنوب إفريقيا في دعم التكامل الاقتصادي في إطار السادك** تأثر سلبيا بثلاثة عوامل:

1ـ التفاوت الكبير في القدرات الاقتصادية لجنوب إفريقيا مقارنة بأعضاء السادك الآخرين، مما يحول دون تعزيز التكامل في إطار المنظمة، وهو ما يتناقض مع التصور الرسمي الذي أعلنته جنوب إفريقيا لدورها كقائد اقتصادي لإقليم الجنوب الإفريقي[29] يسعى إلى دعم التعاون الإقليمي على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة بين الأطراف المختلفة، لاسيما وأن الشواهد تشير إلى أن جنوب إفريقيا هي المستفيد الأول من تفعيل التكامل الاقتصادي الإقليمي، في الوقت نفسه الذي تضر فيه المصالح الاقتصادية للأطراف الأخرى.

2ـ تشابه اقتصاديا الدول الأعضاء في السادك في الاعتماد على تصدير المواد الخام عدا جنوب أفريقيا.

3ـ مشكلة التمويل، والتي لا تزال تمثل عائقا أمام تنفيذ مشروعات التكامل الاقتصادي في السادك، إذا لم تتمكن جنوب إفريقيا من القيام بدورها في توفير الاحتياجات التمويلية للمشروعات التكاملية[30].

وعلى صعيد **دور الدولة القائد في دعم التكامل الأمني وتسوية الصراعات في إطار التنظيم الإقليمي** كان دور جنوب إفريقيا بارزا في هذا الشأن. وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى الملاحظات التالية:

1ـ أن جنوب إفريقيا اعتمدت في تسوية الصراعات في إطار السادك على قدراتها وإمكانيتها الذاتية.

2ـ أن التنافس بين جنوب إفريقيا وزمبابوي حال دون تفعيل دور جهاز السادك للسياسة والدفاع والأمن على النحو المأمول وفقا لبرتوكول السياسات الأمنية لدول السادك[31].

3ـ أدى تخوف أعضاء السادك من تحول جهاز السياسات والدفاع والأمن إلى جهاز فوق وطني، إلى اتجاه العديد من دول السادك إلى تحقيق أمنها خارج مظلة التنظيم الإقليمي، بل إنها أيضا لا تزال تعتمد في حماية أمنها الوطني على شركات الأمن الخاصة، ومن أبرز هذه الدول الكونغو الديمقراطية، أنغولا، بوتسوانا، مالاوي، ومدغشقر[32].

الخلاصة والاستنتاجات:

إن وجود دولة قائدة أو أكثر في إطار التنظيم الإقليمي له دور ودرجة كبيرة من الأهمية، خاصة إذا ما كانت هناك قناعة لدى الدول القائدة بأهمية تفعيل التنظيم الإقليمي ودعم التكامل في إطاره، إذا كانت الدولة القائدة تمتلك من المعطيات

الاقتصادية ما يؤهلها لدعم التكامل، أو على الأقل لديها من الثقل السياسي والمكانة الإقليمية ما يمكنها من توفير الاحتياجات التمويلية لدعم برامج ومشروعات التكامل.

وما يمكن أن نستنتجه في هذا السياق:

- أنه كان لجنوب إفريقيا دور بارز في تفعيل السادك ودعم التكامل الإقليمي فقد ساهمت إلى حد بعيد في تدعيم وتطوير البناء المؤسسي للسادك، وعملت إلى حد ما على دعم التكامل الاقتصادي بين أعضاء المنظمة، ولعبت دورا مهما في دعم التكامل الأمني وتسوية الصراعات في محيط دول السادك.

- ولكن إذا كانت السادك قد حققت قدرا يعتد به من التطور المؤسسي والاستقرار الأمني فإنه تظل هناك حاجة إلى دعم التكامل الاقتصادي بين دول التنظيم، ونظرا لأن هذا الأمر تنوء به قدرات جنوب إفريقيا وحدها، فقد لعبت بريتوريا دورا فاعلا في عقد اتفاقات للمشاركة بين السادك والمؤسسات والتنظيمات الفاعلة والمانحة، وهو ما يثبت حرص جنوب إفريقيا على تعويض القصور المرتبط بدورها في دعم التكامل الاقتصادي وتوفير التمويل اللازم للاستثمار عن طريق توفير التمويل الخارجي لبرامج التكامل والتعاون والتنمية داخل السادك.

التهميش:

1) Sofiane Sekhri, "The Role Approach as a Theoretical Framework For The Analysis of Foreign Policy in Third World Countries**," African Journal of Science and International Relations**, Vol.3, No. 10(October 2009), pp.423-243.

(2) محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (القاهرة: مركز البحوث السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1989)، ص ص.216-217.

(3) **المرجع نفسه**، ص.221.

(4) ناصف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية** (بيروت: دار القارئ، 1985)، ص.13.

(5) Sekhri**.op. cit**. , pp.423-243.

(6) يوسف حتى، **مرجع سابق**، ص.63.

(7) محمد عاشور مهدي، "جنوب إفريقيا ونيجيريا: أدوار إقليمية جديدة في إفريقيا،" **السياسة الدولية**، م.42، ع.164 (فيفيري 2007)، ص ص.142-145.

(8) **المكان نفسه**.

(9) حمدي عبد الرحمن حسن، **أفريقيا وتحديات عصر العولمة: أي مستقبل؟** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006)، ص.114.

10) عاشور مهدي، **مرجع سابق**، ص ص.142-145.

11) **المكان نفسه**.

(12) عبد الرحمن حسن، **مرجع سابق**، ص.115.

(13) خالد حنفي علي،"الإقليمية الجديدة في إفريقيا،" **السياسة الدولية**، م.42، ع.164 (فيفري 2007)، ص ص.185-190.

14) عاشور مهدي، **مرجع سابق**، ص ص.142-145.

(15) حنفي علي، **مرجع سابق**، ص ص. 185-190.

(16) طارق عادل الشيخ،" التجمعات الإفريقية...مقومات النجاح ومعوقات التكامل،" **السياسة الدولية**، ع.169(جويلية 2007)، ص ص.120-8.

17) **المكان نفسه**.

(18) عاشور مهدي، **مرجع سابق**، ص ص.142-145.

(19) الهيكل التنظيمي للسادك، من الموقع،

(http//:www.sadc.net/english/protocl/DOC-kaSRcc/45/(22/10/2011)

20) عادل الشبخ، **مرجع سابق**، ص ص.120-8.

(21) أنظر خالد عبد العظيم "تجمع دول الجنوب الإفريقي " على الرابط الكالي: http//:www.aljaweera.net/progra,s /zeekly/frile/articles/(20/08/2012)

(22) **المكان نفسه**.

(23) سيد إبراهيم الدسوقي، **الاستخلاف بين المنظمات الدولية: دراسة تطبيقية على استخلاف الاتحاد الإفريقي لمنظمة الوحدة الإفريقية على ضوء التنظيم الدولي** (بيروت: دار النهضة العربية، 2005)، ص ص.14-15.

(24) **المرجع نفسه**، ص.23.

(25) عاشور مهدي، **مرجع سابق**، ص ص.142-145.

(26) **المكان نفسه**.

27) إبراهيم الدسوقي، **مرجع سابق**، ص.33.

(28) محمد بوعشة، **التنازع والتكامل في العلاقات الدولية الراهنة** (بيروت: دار الجيل، 2003)، ص .81.

(29) عادل الشبخ، **مرجع سابق**، ص ص.120-8.

(30) Andrea Goldtein, "The New Regionalism in Sub- Sahara Africa : More Than Meets The Eye ?" , **Policy Brief**, VOL. 5, No.20 (Janvier 2002), pp.7-12.

31) عاشور مهدي، **مرجع سابق**، ص ص.142-145

(32) Goldtein, **op.cit**. , pp.7-12